

التوجيه اللغوي لظواهر الرسم القرآني  
دراسة في القضايا والإشكالات

عادل فائز

أستاذ التعليم العالي - جامعة ابن زهر  
كلية الآداب والعلوم الإنسانية - أكادير المغرب

adilfaize@hotmail.com

## المُلخَص

بذل العلماء جهوداً في تعليل ظواهر الرسم القرآني، فمنهم من عللها تعليلاً معنوياً، ومنهم من عللها تعليلاً تاريخياً، ومنهم من عللها تعليلاً لغوياً. **تهدفت هذه المقالة:** التعرّيج على اتجاهات العلماء في تعليل ظواهر الرسم، مع الوقوف بالأساس عند التعليل اللغوي، فعرضت أسسه، ونماذجه، مع إثارة بعض الإشكالات التي ترد عليه، لتخلص المقالة في النهاية، إلى أن التعليل اللغوي لظواهر الرسم، -وإن اعتمد على علوم العربية- إلا أنه يبدو قاصراً في فهم ظواهر الرسم القرآني من جميع جوانبها.

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وشرائف صلواته على الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فقد التحمت المشيئة القدرية بالإرادة الشرعية في صنع سيدنا عثمان بن عفان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، حين أمر بكتابة المصحف، قطعاً لدابر الفتنة، وإراحة للأمة.

وقد تولى ذلك العمل الجليل، نفرٌ من الصَّحْبِ الكرام، ممن عُرفوا بأمانتهم، وكمال ديانتهم، ورجاحة أحلامهم، مما أهلهم لمقام الاصطفاء، ومحل الاجتباء.

فكتب نفر المصحف، على طريقة من الكتب ارتضوها، ومسلك من الرسم قد انتهجوه، فأرسل عثمان إلى كل قطر بنسخة منه، مما بُث خبره في مؤلفات علوم القرآن.

إلا أن تلك الطريقة من الكتب جاءت في بعض مظاهرها، وذرو من صورها، على غير ما استقر عليه الرسم الإملائي الذي تواضع عليه الناس بعد، مما استحث أولي النهى، واستنهض همم العلماء، للبحث في مسباته، والتنقيح عن موجباته، فتعددت الأنظار، وتشعبت التأويلات، في فسر تلك الظواهر،

فكان منها من رأى أن ذلك الرسم -على ما هو عليه- إنما رسم على ذلك النهج، لما يرمز إليه من المعاني، ويشير إليه من لطائف الأسرار، يُحتاج في دركها، وتبين دقائقها، إلى مزيد تأمل، وكبير تفقه.

ومنهم: من رأى أن مرسوم الإمام على ما هو عليه، يمثل ما انتهى إليه أمر الكتابة العربية في تطورها، وتقلب أطوارها، فهي تمثل صورة الكتابة العربية في ذلك الإبان، فليس لظواهر الرسم العثماني مداليل يحمل عليها، ولا معانٍ مستبطنة فيه.

ومنهم: من رأى أن الكتب على ذلك السبيل إنما هو لمقتضيات لغوية، ومسائل صناعية، جعلت الكتب، يرسمونها على تلك الشاكلة الخاصة، فانتحى في فسر ظواهر الرسم منحى لغويًا، يمتح فيه من علوم العربية، خاصة منها: علمي النحو والصرف.

توخى هذا المقال، التلبث عند هذا الفسر الثالث، المسمى بالتعليل اللغوي، عرضا لبعض نماذجه، وإثارة لبعض مشكلاته، مع التعرّيج على مجمل تلك الأنظار التي رامت فسر ظواهر الرسم العثماني، ومن ثم جاء هذا المقال في تمهيد، وثلاثة مباحث:

**أما التمهيد:** فقد شرحت فيه مفردات البحث، وهي: الرسم العثماني، ظواهر الرسم، التوجيه اللغوي.

**أما المبحث الأول** فخصصته لبيان اتجاهات العلماء في توجيه ظواهر

الرسم.

وخصصت المبحث الثاني: للتعليل اللغوي، عرضاً لبعض أسسه وقضاياها.  
أما المبحث الثالث: فخصصته لبعض الإشكالات التي تعترض  
التعليل اللغوي، ثم ذيلت البحث بلائحة لبعض المصادر والمراجع.

## التمهيد

يروم هذا التمهيد تعريف المفاهيم الواردة في عنوان البحث، وأهمها ثلاثة: «الرسم العثماني»، و«ظواهر الرسم»، و«التعليل اللغوي»، وقد سلكت في تعريفها مسلك الإيجاز، تحاشياً للإطالة.

### أولاً: الرسم العثماني:

قسم العلماء الرسم إلى ثلاثة أقسام: الرسم القياسي، والرسم العروضي، والرسم العثماني.

أما الرسم الإملائي أو القياسي، فيقول المارغيني في تعريفه: «تصوير الكلمة بحروف هجائها، على تقدير الابتداء بها، والوقف عليها»<sup>(1)</sup>، ويقول ابن الجزري في تعريفه: «ما طابق فيه الخط اللفظ»<sup>(2)</sup>.

أما الرسم العروضي: فهو خط جرى على ما أثبتته اللفظ وإسقاط ما حذفه فيكتبون التنوين ويحذفون همزة الوصل<sup>(3)</sup>، أما الرسم العثماني فممن عرفه من القدماء الزركشي في البرهان، يقول فيه: «خط يتبع فيه الاقتداء السلفي»<sup>(4)</sup>، وعرفه من المعاصرين غانم قدوري الحمد بأنه: «عبارة رسم

(1) المارغيني: دليل الحيران على مورد الظمان (ص: 63).

(2) ابن الجزري: النشر (2/ 128).

(3) الزركشي: البرهان للزركشي (1/ 376).

(4) الزركشي: البرهان (1/ 376).

المصحف، هي طريقة رسم الكلمات في المصحف من ناحية عدد حروف الكلمة ونوعها، لا من حيث نوع الخط وجماليته، ويستند رسم الكلمات في المصحف إلى طريقة رسمها في المصاحف التي نسخت في خلافة عثمان رضي الله عنه، والتي عرفت في المصادر الإسلامية باسم المصاحف العثمانية، نسبة إلى سيدنا عثمان، لكونه هو الذي أمر بنسخها، وإرسالها إلى البلدان خارج الجزيرة العربية، كما صار رسم الكلمات فيها يعرف بالرسم العثماني<sup>(1)</sup>.

**ثانياً: ظواهر الرسم:** أكثر ما ورد في الرسم العثماني من الكلمات جاء موافقاً لما عليه الرسم الإملائي القياسي، إلا أن هناك كلمات رسمت على غير ما تقتضيه قواعد الرسم الإملائي، أي خالف فيها الرسم العثماني، الرسم الإملائي، وهذه الكلمات تتبع العلماء أمرها، وبحثوا عن ظواهر الاختلاف بين الرسمين، وجعلوه في خمس قواعد، أو ستة، سموها «ظواهر الرسم»، فظواهر الرسم إذن هي: ما خالف فيه الرسم العثماني الرسم الإملائي، وهو يعود إلى ستة قواعد، يقول ابن وثيق: «اعلم وفقك الله أن رسم المصحف يفتقر إلى معرفة خمسة فصول، عليها مداره:

**الأول:** ما وقع فيه من الحذف.

**الثاني:** ما وقع فيه من الزيادة.

**الثالث:** ما وقع فيه من قلب حرف إلى حرف.

(1) غانم قدوري الحمد: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية (ص: 155).

**الرابع:** أحكام الهمزات.

**الخامس:** ما وقع فيه من القطع والوصل<sup>(1)</sup>.

**ثالثاً: التوجيه اللغوي:**

يقول ابن منظور: «الوجه المحيا، ووجه الكلام السبيل الذي يقصده به...»<sup>(2)</sup>، ويقول صاحب التاج: «الوجه من الكلام: السبيل المقصود، وهو مجاز»<sup>(3)</sup>، وجاء في مختار الصحاح: «وشيء موجه إذا جعل على جهة واحدة لا تختلف»<sup>(4)</sup>.

يستفاد من هذه النقول من المعاجم العربية: أن التوجيه من الناحية اللغوية هو: الكشف عن مأخذ الشيء، وبيان جهته، بغية الوصول إلى المعنى الكامن وراءه.

**التوجيه في الاصطلاح:**

يقال في تعريفه من الناحية الاصطلاحية: «علم يقصد منه تبيين وجوه وعلل القراءات والإيضاح عنها، والانتصار لها، وهذه الوجوه والعلل متنوعة، فتارة تكون وجهاً نحويًا، أو صرفيًا يتعلق بوزن الكلمة أو اشتقاقها، أو لغويًا... أو معنويًا أو نقليًا»<sup>(5)</sup>.

(1) ابن وثيق: الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف (ص: 29).

(2) ابن منظور: لسان العرب، مادة وجه.

(3) الزبيدي: تاج العروس مادة وجه.

(4) الرازي: مختار الصحاح مادة وجه.

(5) المهدي: شرح الهداية (ص: 18).



وإذا نعت التوجيه بكونه لغويًا، وربط بمرسوم الإمام، صار معناه في هذا المقام: بيان علل رسم بعض الكلمات القرآنية بما يخالف الرسم الإملائي، بالاستناد إلى علوم العربية، خاصة منها: النحو والصرف.

## المبحث الأول

### مذاهب العلماء في توجيه ظواهر الرسم العثماني

سبق أن ظواهر الرسم العثماني هي ما خالف فيه الرسم القرآني، الرسم الإملائي، مما ينبغي البحث عن علته، وكشف مسبباته، أكانت هذه المخالفة اعتباطية، أم أنها ترمز إلى معان ودلالات، تحتاج إلى التمكن المكث عندها، والنفوذ إلى ما اکتن فيها.

وقد تعددت الأنظار، وافتقرت طرائق التقدير فيما يتعلق بتلك الظواهر، فمنهم من جعل المخالفة بين الرسمين مظهرًا من مظاهر تطور الخط العربي، فالرسم العثماني يمثل الصورة التي انتهت إليها تطور الخط العربي في ذلك الإبان، ومنهم من أثنى في التدبر، وأمعن في التأمل، فجعل لظواهر الرسم العثماني دلالة رمزية، تدل عليها ظواهره، وتشير إليها أوضاعه، ومنهم من جعل مرد أمره إلى قواعد اللغة ومقرراتها، فقد كانت الحاكمة فيما رسم على غير منطوقه، وصور على غير ما اقتضته رسوم الإملاء وقواعده، ومنهم من اشتط وأبعد النجعة، فجعل ظواهر الرسم قاذحة في الكاتب، إذ كانت صادرة عن خطأ وعدم معرفة بقواعد الرسم... يروم هذا المبحث بيان تلك الأنظار، ليكون ذلك مقدمة إلى التركيز على نظر من أنظاره، وهو التوجيه اللغوي، الذي يممه هذا المقال بالأصالة.

بعد التأمل في مذاهب العلماء في تعليل ظواهر الرسم القرآني، تبين لي أن أهمها، ثلاثة مذاهب:

**المذهب الأول:** الاتجاه الدلالي المعنوي.

**المذهب الثاني:** الاتجاه التاريخي.

**المذهب الثالث:** الاتجاه اللغوي.

**أولاً: الاتجاه المعنوي:**

ويمكن تسميته بالمذهب الدلالي، وهو الاتجاه الذي يرى أن الرسم الذي كتب به القرآن الكريم وما خالف فيه الرسم القياسي، له دلالات يشير إليها، ومعان مكتنة فيه، من أجلها رسم على تلك الشاكلة دون غيرها، فينبغي إعمال الفكر، وإمعان النظر من أجل استخراج تلك المعاني والدلالات، فكانت قراءة هذا الاتجاه لظواهر الرسم القرآني أقرب ما تكون إلى القراءة الرمزية الإشارية.

وممن تزعم هذا الاتجاه من القدماء: ابن البناء المراكشي في كتابه: «عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل» يقول رَحِمَهُ اللهُ مَبِيناً منطلق صنيعه: «... لما كان خط المصحف الذي هو الإمام، الذي يعتمد القارئ في الوقف والتمام، ولا يعدو رسومه، ولا يتجاوز مرسومه، قد خالف خط الأنام، في كثير من الحروف والأعلام، ولم يكن ذلك منهم كيف اتفق، بل على أمر عندهم قد تحقق، بحثت عن وجوه ذلك بمقتضى الميزان، ووافي الرجحان، ووقفت منه

على عجائب، ورأيت منه غرائب، جمعت منها في هذا الجزء ما تيسر عبرة لمن يتذكر»<sup>(1)</sup>. ويقول السيوطي: «وَأَلْفٌ فِي تَوْجِيهِ مَا خَالَفَ قَوَاعِدَ الْخَطِّ مِنْهُ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمِرَاكَشِيُّ كِتَابًا سَمَاهُ (عُنْوَانُ الدَّلِيلِ فِي مَرْسُومِ خَطِّ التَّنْزِيلِ) بَيْنَ فِيهِ أَنَّ هَذِهِ الْأَحْرُفَ إِنَّمَا اخْتَلَفَ حَالُهَا فِي الْخَطِّ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ أَحْوَالِ مَعَانِي كَلِمَاتِهَا»<sup>(2)</sup>.

وقد تبعه على ذلك جمع من العلماء، منهم: الدبّاع، أما في العصر الحديث فقد تبني نفر من الباحثين أنظار ابن البناء، وتوسعوا فيها توسعاً كبيراً، حتى ذهبوا إلى أن الرسم القرآني مظهر من مظاهر إعجاز القرآن، بناء منهم على أن الرسم القرآني رسم توقيفي، يقول محمد شملول: «إن ما ورد في القرآن الكريم من تغير في مباني بعض الكلمات القرآنية، لتناسب المعنى المراد على خير وجه، يثبت أن كتابة القرآن الكريم هي توقيفية من الله، لأغراض شريفة سامية، يجب على قارئ القرآن تدبرها، واستنباط مقاصدها، ودلالاتها»<sup>(3)</sup>، وقد أشار إلى ذلك محمد العاقب الشنقيطي في نظمه بقوله:

والخط فيه معجز للناس	وحائد عن مقتضى القياس
لا تهتدي لسره الفحول	ولا تحوم حوله العقول
قد خصه الله بتلك المنزلة	دون جميع الكتب المنزلة

(1) ابن البناء: عنوان الدليل (ص: 30).

(2) السيوطي: الإتيان في علوم القرآن (4/ 167).

(3) محمد شملول: إعجاز رسم القرآن (ص: 10).

ليظهر الإعجاز في المرسوم منه كما في لفظه المنظوم<sup>(1)</sup>

وسأقتصر في التمثيل لهذا النوع بنموذجين من عنوان الدليل لابن البناء المراكشي.

فمن توجهاته المعنوية رَحْمَةُ اللَّهِ: توجيهه لزيادة الألف في أول الكلمة، وذلك في قوله تعالى: ﴿لَا أَدْبَحْنَهُ وَ﴾<sup>(2)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَلَا وَضَعُوا﴾<sup>(3)</sup> يقول رَحْمَةُ اللَّهِ:

فالضرب الأول الذي تزد فيه من أول الكلمة، هذا يكون باعتبار معنى (زائد) بالنسبة إلى ما قبله في الوجود، مثل: ﴿أَوْ لَا أَدْبَحْنَهُ وَ﴾<sup>(4)</sup>، أو ﴿وَلَا وَضَعُوا﴾<sup>(5)</sup> زيدت ألف تنبيها على أن المؤخر أشد وأثقل في الوجود من المقدم عليه لفظاً، فالذبح أشد من العذاب، والإيضاع أشد فساداً من زيادة الخبال، وظهرت ألف في الخط، لظهور القسمين في العلم<sup>(6)</sup>.

فالألف بعد الهمزة، في ﴿لَا أَدْبَحْنَهُ وَ﴾ زائدة، في الرسم، وكذلك في ﴿وَلَا وَضَعُوا﴾، إلا أن هذه الزيادة في الرسم، جعل لها ابن البناء دلالة معنوية، من أجلها زيدت، فالألف في ﴿لَا أَدْبَحْنَهُ وَ﴾ للدلالة على أن الذبح أشد من

(1) عبد المنعم كامل شعير: الإعجاز القرآني في الرسم العثماني (ص: 18).

(2) سورة النمل: من الآية (21).

(3) سورة التوبة: من الآية (47).

(4) سورة النمل: من الآية (21).

(5) سورة التوبة: من الآية (47).

(6) عنوان الدليل (ص: 56).

العذاب، المقدم عليه في قوله: «لأعذبه عذاباً شديداً» فعدم زيادتها في ﴿لَأَعَذِّبَنَّو﴾<sup>(1)</sup> وزيادتها في ﴿لَأَذْبَحَنَّو﴾ للدلالة على أن الذبح أشد إيلاماً من العذاب، وكذلك زيادتها في ﴿وَلَا وُضِعُوا﴾ للدلالة على أن الإيضاع أشد فساداً مما سبقه وهو قوله: ﴿مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالاً﴾<sup>(2)</sup>.

**النموذج الثاني:** تعليله عدم زيادة الألف بعد الواو في بعض الأفعال: قائلًا: «وقد تسقط في مواطن حيث لا يكون ذلك على الجهة المحسوسة من الفعل، بل على أمر باطن في الإدراك، مثل: ﴿وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعْجِزِينَ﴾<sup>(3)</sup> هذا سعي بالباطل ملكوتي، لا يصح له ثبوت في الوجود، من حيث هم معاجزون، فسعيهم باطل في الوجود، وكذلك ﴿وَجَاءُوا بِسِحْرِ عَظِيمٍ﴾<sup>(4)</sup>، ﴿فَقَدْ جَاءُوا ظُلْمًا وَزُورًا﴾<sup>(5)</sup>، ﴿وَجَاءُوا آبَاهُمْ عِشَاءً﴾<sup>(6)</sup>، ﴿وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ﴾<sup>(7)</sup> هذا المجيء ليس على وجهه من حالة الوجود الملكي الصحيحة»<sup>(8)</sup>.

- 
- (1) سورة النمل: من الآية (21).
  - (2) سورة التوبة: من الآية (47).
  - (3) سورة سبأ: من الآية (5).
  - (4) سورة الأعراف: من الآية (115).
  - (5) سورة الفرقان: من الآية (5).
  - (6) سورة يوسف: من الآية (16).
  - (7) سورة يوسف: من الآية (18).
  - (8) ابن البناء: عنوان الدليل (ص: 58-59).

فعدم زيادة الألف بعد الواو في هذه الأفعال - كما وقع في أفعال أخرى - للإشارة إلى أمر معنوي، وهو عدم ثبوت مضمون تلك الأفعال في الوجود، فما لاعتبار له في الوجود، وما كان حصوله غير معتبر، لم تثبت فيه الألف، فعدم الثبوت المعنوي، استلزم عدم ثبوت الألف رسماً.

وهكذا سار ابن البناء في توجيه ظواهر الرسم القرآني، منقراً عن وجوه دلالية في ظواهره، وقد افترق من جاء بعده حيال صنيعة إلى فريقين، هناك من استحسنته، وعده في غاية الإجادة والفتح المبين، الذي يختص به الله سبحانه من شاء من عباده، فحاول النسخ على منواله، في النفاذ إلى ما انشأ من المعاني في الرسم القرآني، ومن هؤلاء: الزركشي في البرهان، والسيوطي في الإتيان.

فالزركشي أورد طائفة من تعليقات ابن البناء، وقدم لها بقوله: «واعلم أن الخط جرى على وجوه، فيها ما زيد عليه على اللفظ، ومنها ما نقص، ومنها ما كتب على لفظه، وذلك لحكم خفية، وأسرار بهية، تصدى لها أبو العباس المراكشي الشهير بابن البناء في كتابه: عنوان الدليل في مرسوم خط التنزيل وبين أن هذه الأحرف إنما اختلف حالها في الخط، بحسب اختلاف أحوال معاني كلماتها، ومنها: التنبيه على العوالم الغائب والشاهد ومراتب الوجود والمقامات»<sup>(1)</sup>.

(1) الزركشي: البرهان في علوم القرآن (1/380).

ويقول القسطلاني: «وأكثر رسم المصاحف موافق لقواعد العربية، إلا أنه قد خرجت أشياء عنها، يجب علينا اتباع مرسومها، والوقوف عند رسومها، فمنها ما عرف حكمه، ومنها ما غاب عنا علمه، ولم يكن ذلك من الصحابة كيفما اتفق، بل على أمر عندهم قد تحقق»<sup>(1)</sup>.

ومنهم من عد صنيعه ضرباً من التكلف، وإبعاداً في التأويل، وأن باعث ابن البناء، ومن سار على منواله هو تنزيه الصحابة عن النقص في عدم معرفتهم للخط، يقول ابن خلدون: «وانظر ما وقع لأجل ذلك في رسمهم المصحف، حيث رسمه الصحابة بخطوطهم، وكانت غير مستحكمة في الإجادة، فخالف الكثير من رسومهم ما اقتضته أقيسة رسوم صناعة الخط عند أهلها، ثم اقتفى التابعون من السلف رسمهم فيها، تبركاً بما رسمه أصحاب الرسول ﷺ، وخير الخلق من بعده، المتلقون لوحيه من كتاب الله وكلامه، كما يقتفي لهذا العهد خط ولي أو عالم تبركاً، ويتبع رسمه خطأ أو صواباً. وأين نسبة ذلك من الصحابة فيما كتبوه، فاتبع ذلك، وأثبت رسماً ونبه العلماء بالرسم على مواضعه. ولا تلتفتن في ذلك إلى ما يزعمه بعض المغفلين، من أنهم كانوا محكمين لصناعة الخط، وأن ما يتخيل من مخالفة خطوطهم لأصول الرسم، ليس كما يتخيل، بل لكلها وجه، يقولون في مثل زيادة الألف في ﴿لَا أَدْبَحَنَّو﴾<sup>(2)</sup> إنه تنبيه على أن الذبح لم يقع، وفي زيادة الياء في ﴿بِأَيْدٍ﴾<sup>(2)</sup> إنه تنبيه على

(1) القسطلاني: لطائف الإشارات (2/555).

(2) سورة الذاريات: من الآية (47).



كمال القدرة الربانية، وأمثال ذلك مما لا أصل له إلا التحكم المحض، وما حملهم على ذلك إلا اعتقادهم أن في ذلك تنزيها للصحابة عن توهم النقص في قلة إجادة الخط، وحسبوا أن الخط كمال فنزهوهم عن نقصه، ونسبوا إليهم الكمال بإجادته، وطلبوا تعليل ما خالف الإجارة من رسمه، وذلك ليس بصحيح»<sup>(1)</sup>.

وقد انتهج نهج ابن خلدون كثير من المعاصرين، وعدوا صنيع ابن البناء ومن تقيله من العلماء ضرباً من التمحل، الذي ينبغي أن ينزه عنه الرسم القرآني، يقول غانم قدوري: «ورغم الصورة المنطقية التي يعرض فيها المراكشي مذهبه، فإن هذا الاتجاه بعيد كل البعد عن طبيعة الموضوع، فلم يدر في خلد الصحابة رضوان الله عليهم، شيء من تلك المعاني التي يحاول أبو العباس المراكشي أن يعلل بها رسم الكلمات في المصحف في صورة فلسفية باطنية، فقد كانوا مشغولين بمعاني القرآن الناصعة، وآياته المحكمة، عن تلك المعاني الفلسفية الباطنية الغامضة، البعيدة عن روح الوضوح واليسر، والتي يحتاج فهمها إلى لون معين من ألوان الثقافة، ولم يكن الهدف الأول لتسجيل النص القرآني، سوى تمثيل ألفاظ التلاوة، التي من خلالها - لا من خلال الرسم - تتجلى معاني القرآن العظيم، وقد مرت قرون طويلة على كتابة القرآن، دون أن ينقل أحد شيئاً من تلك المعاني، حتى جاء المراكشي فكشف عنها بتأمل ذاتي باطني فلسفي غامض متكلف، بعيد عن طبيعة الكتابة، التي هي

(1) ابن خلدون: المقدمة (ص: 526-527).

وسيلة لتخليد الألفاظ الدالة على المعاني، دون أن يكون للكتابة -أصلاً- أي دور في تحديد المعنى أو تفصيله، أو الإيحاء بمعاني دقيقة عن طريق التصرف في هجاء الكلمات وتحويله»<sup>(1)</sup>.

### المذهب التاريخي:

يرى أصحاب هذا المنهج أن القرآن الكريم رسم على الطريقة التي كان عليها الخط في ذلك الزمن، فهو يمثل الصورة التي تطور إليه الخط العربي في الفترة التي كتب فيها المصحف، ولما تطورت الكتابة، وصار الخط العربي إلى صورة أخرى مغايرة في بعض مظاهرها لما كانت عليها زمن كتابة القرآن، بقي المسلمون محتفظين بالصورة الأولى، لذا لم يجعلوا له أي دلالة يشير إليها، ولا أي معنى يستنبط منه، وهذا التعليل التاريخي أشار إليه ابن خلدون في المقدمة، وإن لم يفصح عن مقصده حق الإفصاح، يقول رَحِمَهُ اللهُ: «كان الخط العربي لأول الإسلام غير بالغ إلى الغاية من الإحكام والإتقان والإجادة، ولا إلى التوسط، لمكان العرب من البداوة والتوحش، وبعدهم من الصنائع، وانظر ما وقع لأجل ذلك في رسمهم المصحف حيث رسمه الصحابة بخطوطهم وكانت غير مستحكمة في الإجادة فخالف الكثير من رسومهم ما اقتضته أقيسة رسوم صناعة الخط عند أهلها»<sup>(2)</sup>.

(1) غانم قدوري الحمد: رسم المصحف دراسة لغوية (ص: 229).

(2) ابن خلدون: المقدمة (ص: 526). وقد ناقش غانم قدوري رأي ابن خلدون فيما ذهب إليه، =

ونجد في صنيع بعض المفسرين أثاراً لهذا التعليل التاريخي، من ذلك ما نجده عند الزمخشري من توجيهه لزيادة الألف في كلمة ﴿وَلَا وَضَعُوا﴾ يقول: «فإن قلت: كيف خطَّ في المصحف ﴿وَلَا وَضَعُوا﴾ بزيادة ألف؟ قلت: كانت الفتحة تكتب ألفاً قبل الخط العربي، والخط العربي اخترع قريباً من نزول القرآن، وقد بقي من ذلك الألف أثر في الطباع، فكتبوا صورة الهمزة ألفاً، وفتحها ألفاً أخرى»<sup>(1)</sup>.

إلا أن معالم هذا المنهج، تبدت أكثر ما تبدت في العصر الحديث، وكان رائدها: غانم قدوري الحمد، في كتابه: (رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية) ومن سار على نهجه من تلامذته.

يقوم هذا المنهج على تتبع الخط العربي قبل عهد كتابة المصحف، والمقارنة بين الظواهر التي كانت في الخط العربي، مع الظواهر التي كتب بها المصحف، وقد تم التوصل إلى أن كتابة المصحف كانت على الشكل الذي كانت عليه الكتابة العربية في ذلك العهد، يقول غانم قدوري: «ويظل الرسم العثماني بكل ما يقدم من أمثلة وصور لرسم الكلمات، خير ممثل لواقع الكتابة العربية في تلك الحقبة، ولا شك في أن أي كشف جديد في مجال النصوص

= إلا أن الذي يعنيني هنا هو أن ابن خلدون ذهب إلى أن المصحف كتب على ما كانت عليه الكتابة في ذلك العهد، دون أن تكون له أي دلالات معنوية، وهو نفس التوجه الذي ذهب إليه أصحاب التوجه التاريخي في رسم المصحف.

(1) الزمخشري: الكشاف (2/277).

القديمة المكتوبة، سيزيد الحقائق الكتابية التي يقدمها الرسم تأكيداً ووضوحاً، بعيداً عن فكرة الخطأ التي يجب أن تكون آخر احتمال في هذا المجال، بل على الباحثين استبعاد فكرة وقوع الخطأ في هذه المرحلة من البحث، حيث تشير كل الدلائل إلى أن ما جاء في الرسم العثماني هو واقع كتابي، تميزت به الكتابة العربية في تلك الفترة»<sup>(1)</sup>، ويقول أيضاً مؤكداً هذا الأمر: «ما يمكن قوله عن العلاقة بين رسم المصحف والإملاء الذي كتب به الناس منذ قرون كثيرة، ولا يزالون يكتبون به إلى وقتنا، هو: أن رسم المصحف العثماني، كان يمثل مرحلة من مراحل الكتابة العربية، وهو يمثلها خير تمثيل، وما إملاءنا اليوم إلا امتداد للرسم في معظم خصائصه»<sup>(2)</sup>.

### المذهب الثالث<sup>(3)</sup>:

- (1) غانم قدوري الحمد: رسم المصحف دراسة لغوية (ص: 242).
- (2) نفسه (ص: 42).
- (3) هناك من الباحثين من أضاف اتجاهها رابعا سماه: الاتجاه الصوتي، وممن توسع فيه: طارق الخوالدة في كتابه: (التفسيرات الصوتية لرسم المصحف)، إلا أنني لم أدرجه هنا، لأنني أرى أنه لا يخرج عن الاتجاهات الثلاثة التي ذكرت، خاصة منها الاتجاه التاريخي، كما أن هناك من أضاف اتجاهاً آخر وهو: تفسير ظواهر الرسم القرآني على أنها خطأ من الكاتب، والذي يظهر لي أن هذا لا يمكن جعله اتجاهًا قائمًا بذاته في تحليل ظواهر الرسم؛ لأن ما أثر منه من نصوص قليلة، عن الفراء، وابن قتيبة، ينبغي أن تفسر في سياقها، ولا تمثل اتجاهًا عامًا، سواء عند القدماء ولا المحدثين، لذا كان الاقتصار في هذا المبحث على المذاهب أو الاتجاهات الثلاثة التي ذكرت.

الاتجاه اللغوي هذا الاتجاه هو الذي تقصده هذا البحث، عرضاً لمسائله، وبياناً لبعض قواعده وأصوله، ومناقشة لبعض ما قد يرد عليه من الإيرادات، وقد أودعت ذلك المبحث الثاني الذي خصصته للتعليل اللغوي إذ هو المقتصد بالبحث أصالة، فإليه.

## المبحث الثاني

### التوجيه اللغوي لمرسوم الإمام قضايا ونماذج

وردت عن المتقدمين مجموعة من النصوص تعلق ظواهر الرسم القرآني تعليلاً لغوياً، إلا أن الذي برز في ذلك هو الداني في (المقنع)، والمهدوي في (هجاء مصاحف الأمصار)، لذا سأعتمد في النماذج والمثُل التي سأسوقها لبيان التعليل اللغوي ومناقشتها على ما أورده الداني في كتابه (المقنع).

يقوم التعليل اللغوي على أساس: أن ما ورد من ظواهر الرسم القرآني مخالفاً للرسم القياسي إنما ينبغي على علل لغوية، وأن الكتبة إنما كتبوه على تلك الشاكلة، لعل لغوية قصدوها، فكانت تلك الظواهر نماذج لوعي الكتبة بتلك الظواهر اللغوية، يقول الداني: «وليس شيء من الرسم، ولا من النقط، اصطلاح عليه السلف رضوان الله عليهم، إلا وقد حاولوا به وجهاً من الصحة والصواب، وقصدوا فيه طريقاً من اللغة والقياس، لموضعهم من العلم، ومكانهم من الفصاحة، علم ذلك من علمه، وجهله من جهله، والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم»<sup>(1)</sup>.

ومن ثم حاولوا تعليل ما ورد من ظواهر الرسم تعليلاً يمتح من قواعد النحو والصرف بصفة خاصة، وقد أُبْتُ إلى مقنع الداني، واستقرأت منه

(1) الداني، المحكم في نقط المصاحف (ص: 196).

نصوصه في التعليل اللغوي، فاتضح لي انبناؤها على قضايا العلة النحوية، وأن ما علل به النحاة قواعدهم، هو الذي حاول الداني أن يجعله تعليلاً لظواهر الرسم القرآني، وقد اقتصرت على بعض تلك العلل، تحاشياً للإطالة، فجعلتها فيما يأتي:

### أولاً: القياس وفكرة الأصل:

القياس أصل مكين، وعماد متين، عليه بني النحو، وعلى أساسه شيد صرحه، «فما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»<sup>(1)</sup>؛ ولأن «أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس»<sup>(2)</sup>.

والقياس يقتضي أصلاً مقيساً عليه، يلحق به غيره في الحكم، والضابط الأساس في المقيس عليه هو الكثرة، فلا يقاس إلا على الكثير الغالب من كلام العرب<sup>(3)</sup>، أما القليل فلا يعتد به، بل يلجأ فيه إلى التأويل<sup>(4)</sup>.

هذا النهج الذي أسسه النحاة، من تأصيل القواعد على الكثير الغالب المطرد، وتأويل ما خرج عنها، تجلّى في صنيع الداني حيال الرسم القرآني، فقد جعل الرسم الإملائي أصلاً، فما وافقه من الرسم القرآني لم يحتج إلى تعليل

(1) ابن جنّي: الخصائص (1/357).

(2) نفسه (2/88).

(3) ينظر: عبد الله الجبوري: الفكر النحوي (ص:212). ومحمد حسن عبد العزيز: القياس في اللغة (ص:25).

(4) شوق ضيف: المدارس النحوية (ص:53).

وتوجيهه، لأنه جاء على الأصل، أما ما ماورد مخالفا له، مما سمي بـ«ظواهر الرسم» فهو الذي يحتاج إلى تعليل وتوجيه، وقد انتشرت في المقنع نصوص علل فيها الداني بقضية الأصل، يقول: «باب ذكر ما رسم بإثبات الياء على الأصل»<sup>(1)</sup>، ويقول أيضا: «باب ذكر ما حذف منه إحدى الياءين اختصاراً وما أثبت فيه على الأصل»<sup>(2)</sup>.

ويبين الداني في نص آخر أن جريان الرسم على ما تقتضيه مواضع الرسم الإملائي، هو القياس قائلًا: «قال أبو عمرو: ورأيت أكثر مصاحف أهل المدينة والعراق قد اتفقت على حذف الألف التي هي صورة الهمزة في أصل مطرد وهو قوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾<sup>(3)</sup> حيث وقع، وفي أحرف في ثلاثة أحرف، وهي قوله في يونس: ﴿وَأَطْمَأَنَّنُوا بِهَا﴾<sup>(4)</sup>، وفي الزمر: ﴿أَشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ﴾<sup>(5)</sup>، وفي ق: ﴿هَلْ أُمْتَلَأَتْ﴾<sup>(6)</sup>، ورأيت في بعضها الألف في ذلك مثبته وهو القياس»<sup>(7)</sup>.

(1) الداني: المقنع (ص: 51).

(2) نفسه (ص: 55).

(3) سورة الزمر: من الآية (83).

(4) سورة يونس: من الآية (7).

(5) سورة الزمر: من الآية (42).

(6) سورة ق: من الآية (30).

(7) الداني: المقنع (ص: 34-35).



فاتضح أن القياس النحوي كما أصله النحاة، وما تناسل منه من قضيتي الأصل والفرع، وما تبع ذلك من قضايا التأويل والتوجيه، انطلق منه الداني في توجيه ظواهر الرسم، فجعل الأصل المقيس عليه المطرد، هو ما كان المرسوم فيه على وفاق اللفظ، وهو ما تقوم عليه قواعد الرسم الإملائي، وما خرج عن ذلك مما عرف بظواهر الرسم، هو نوع من الخروج عن الأصل، مما يقتضي توجيهه وتعليه.

### ثانياً: التراتبية في الصحة:

من القضايا التعليلية التي أصلها سيويه في الكتاب، هو التمييز في الكلام العربي بين أصناف عديدة، بينها سيويه في الباب الذي عقده في بداية الكتاب تحت عنوان: (هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة)<sup>(1)</sup> وقد طبق ذلك في كتابه على كثير من الكلام العربي، وتبني فكرة التراتبية: على أن ما كان من الكلام العربي على نسق ما، يكون كله داخلاً في دائرة الصحة، إلا أنه يتفاوت فيما بينه من حيث القوة والضعف، ومن حيث الفصاحة وعدمها، مما لا يمكن أن يُخطأ، ولكنه بالمقارنة إلى غيره قد يكون ضعيفاً، وقد يكون أقل استعمالاً.

ما أصله سيويه من الفكر التراتبي، في الكلام العربي نجد له أثاراً عند الداني في المقنع، حيث فسر بعض ظواهر الرسم، بكون الكتبة أرادوا الإشارة إلى وجه آخر صحيح من حيث الاستعمال، وإن كان غيره - أي المنتقل عنه -

(1) سيويه: الكتاب (1/25).

أظهر وأقوى في الاستعمال، يقول الداني: «وعلة هذه الحروف وغيرها من الحروف المرسومة على خلاف ما يجري به رسم الكتاب من الهجاء في المصحف: الانتقال من وجه معروف مستفيض، إلى وجه آخر مثله في الجواز والاستعمال، وإن كان المنتقل عنه أظهر معنى وأكثر استعمالاً»<sup>(1)</sup>.

فمحصل كلام الداني أن ظواهر الرسم، قد يكون القصد منها إلى وجه آخر صحيح عربية، وإن كان غيره أقوى منه وأكثر استعمالاً، فيشتركان في الصحة اللغوية، ويتفاضلان في الرتبة، فهناك تراتبية في الاستعمال، وإن كان الوجهان لا يخرجان عن دائرة الصحة، وهذا الأصل هو ما سلف أن أصله الخليل ابن أحمد الفراهيدي في كثير من قواعده، وأكده أبو الفتح عثمان ابن جني، في المحتسب، عند ردوده على ابن مجاهد في كثير من المواطن<sup>(2)</sup>.

### ثالثاً: كثرة الاستعمال:

علل النحاة كثيراً من الأحكام بكثرة الاستعمال، وقد ذهب محمد خير الحلواني إلى أن هذا المنحى في التعليل يرتد إلى ما يسميه علماء اللغة المعاصرون: «قانون الاقتصاد اللغوي»<sup>(3)</sup>.

وقد حفل كتاب سيبويه بهذا الأصل التعليلي، وأورد أبو بشر كثيراً من تعليقات شيخه الخليل، التي ترتد إلى هذه العلة، حتى صاغ سيبويه في ذلك

(1) الداني: المحكم (186).

(2) ينظر على سبيل المثال: ابن جني: المحتسب (1/ 211، 236).

(3) الحلواني: المفصل في تاريخ النحوي (ص: 289).

قانوناً عاماً يقول فيه: «وغيروا هذا لأن الشيء إذا كثر في كلامهم، كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله، ألا ترى أنك تقول: لم أك، ولا تقول لم أق، إذا أردت أقُل، وتقول: لا أدِر، كما تقول: هذا قاضٍ، وتقول لم أبُل ولا تقول لم أرم تريد لم أرام، فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره»<sup>(1)</sup>.

فما كثر في كلام العرب، وشاع دورانه على الألسنة، فإنهم يلحقون به من التغييرات، ما لا يلحقونه بغيره.

وإذا كانت كثرة الاستعمال ترتبط بالكلام المنطوق، فما كثر نطقه احتج فيه إلى الخفة والتغيير، فإن الداني رَحِمَهُ اللهُ قد نقل هذا المنحى التعليلي إلى المكتوب، فعلى كثيراً من ظواهر الرسم بكثرة الاستعمال، وأن الكلمات التي كثر كتابتها في المصحف لحقتها بعض التغييرات التي لم تلحق غيرها، كما لحقت التغييرات الكلمات التي كثر نطقها، مما لا لم يلحق غيرها، ومن ذلك قوله: «كذلك اتفقوا على حذف الألف من الجمع السالم الكثير الدور في المذكر والمؤنث جميعاً «فالمذكر» نحو ﴿الْعَلَمِينَ﴾<sup>(2)</sup>، ﴿الصَّابِرِينَ﴾<sup>(3)</sup>، ﴿وَالصَّادِقِينَ﴾<sup>(4)</sup>، و﴿الْفَاسِقِينَ﴾<sup>(5)</sup>، ﴿وَالْمُنْفِقِينَ﴾<sup>(6)</sup>... «المؤنث» نحو

(1) سيبويه: الكتاب (2/196).

(2) سورة الفاتحة: من الآية (2).

(3) سورة آل عمران: من الآية (17).

(4) سورة آل عمران: من الآية (17).

(5) سورة البقرة: من الآية (25).

(6) سورة آل عمران: من الآية (17).

﴿الْمُسْلِمَاتِ﴾<sup>(1)</sup>، و﴿الْمُؤْمِنَاتِ﴾<sup>(2)</sup> «...»<sup>(3)</sup>.

فقد علل الخليل حذف الألف من بعض جموع المذكر السالم، وجموع المؤنث السالم، بكثرة الاستعمال.

كما أن ألف الوصل التي تسقط في درج الكلمة اتفقت المصاحف على إثباتها في الرسم، إلا في بعض الكلمات، منها التسمية، نظرا لكثرة الاستعمال، يقول الداني: «واعلم انه لا خلاف في رسم ألف الوصل الساقطة من اللفظ في الدرج، إلا في خمسة مواضع، فإنها حذفت منها في كل المصاحف.

فأولها: التسمية في فواتح السور، وفي قوله في هود ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِبَهَا وَمُرْسَاهَا﴾<sup>(4)</sup> لا غير ذلك لكثرة الاستعمال»<sup>(5)</sup>.

كما علل حذف إحدى اللامين في بعض الكلمات بكثرة لاستعمال، يقول: «باب ذكر ما حذفت إحدى اللامين في الرسم لمعنى، وما أثبتت فيه على الأصل، اعلم إن المصاحف اجتمعت على حذف إحدى اللامين لكثرة الاستعمال، ولكراهة اجتماع صورتين متفتحتين في قوله: ﴿الْيَلِ﴾<sup>(6)</sup>

(1) سورة الأحزاب: من الآية (35).

(2) سورة الأحزاب: من الآية (35).

(3) الداني: المقنع (ص: 30).

(4) سورة هود: من الآية (41).

(5) الداني: المقنع (ص: 36).

(6) سورة البقرة: من الآية (163).

و﴿الَّذِي﴾<sup>(1)</sup>...»<sup>(2)</sup>، كما علل الداني بكثرة الاستعمال حذف الألف من بعض الأسماء الأعجمية، وجعل الفارق بينها وبين نظيراتها من الأسماء الأعجمية - مما لم يحذف فيها الألف - هو كثرة الاستعمال، يقول: «فصل قال أبو عمرو واتفق كتاب المصاحف على حذف الألف من الأسماء الأعجمية المستعملة نحو: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(3)</sup>، و﴿وَإِسْمَاعِيلَ﴾<sup>(4)</sup>، و﴿وَإِسْحَاقَ﴾<sup>(5)</sup>... وشبهها وكذا حذفوها من: ﴿سُلَيْمَانَ﴾<sup>(6)</sup>، ﴿يَصْلِحَ﴾<sup>(7)</sup>... وليست بأعجمية لما كثر استعمالها فأما ما لم يستعمل من الأعجمية فإنهم أثبتوا الألف فيه نحو: طالوت، وجالوت، ويأجوج، وما جوج وشبهها»<sup>(8)</sup>.

### ثالثاً: التخفيف والاختصار:

علل النحاة كثيراً من الأحكام بالخفة والاختصار، فقها منهم لطبيعة كلام العرب، ما يستخفون منه وما يستثقلون، فكانت طبيعة هذا التعليل مستقاة أساساً من كلام العرب.

- (1) سورة البقرة: من الآية (16).
- (2) الداني: المقنع (ص: 72).
- (3) سورة البقرة: من الآية (123).
- (4) سورة البقرة: من الآية (132).
- (5) سورة البقرة: من الآية (132).
- (6) سورة البقرة: من الآية (101).
- (7) سورة الأعراف: من الآية (76).
- (8) الداني: المقنع (1/ 30-31).

وقد عبر النحاة عن هذا الأساس بجملة من المصطلحات، منها ما يؤول إلى مادة: خف وثقل، ومنها ما يفيد معناها، كقوة الكلفة، والمشقة على النفس....»<sup>(1)</sup>.

وقد عده ابن جني أصلاً عاماً في التعليل، حتى إنه يلجأ إليه إذا تعذر التعليل بعلّة أخرى: «وإن تعذر ذلك جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال، فإنك لا تعدم هناك مذهباً تسلكه، ومأماً تتورده»<sup>(2)</sup>.

ذكر الداني مجموعة من الكلمات القرآنية التي حذفت منها الألف، وقد علل الحذف فيها بالاختصار والتخفيف، «ذكر ما حذفت منه الألف اختصاراً»<sup>(3)</sup>.

كما علل لحذف إحدى اليائين في الجمع بعلّة التخفيف، يقول: «باب ذكر ما حذفت منه إحدى اليائين اختصاراً وما أثبتت فيه على الأصل»<sup>(4)</sup>.

#### رابعاً: مراعاة الفاصلة:

علل النحاة بعض الحذوف بمراعاة الفاصلة، وقد أصل سيبويه هذا الأصل التعليلي، يقول في أحد نصوصه: «وأما الأفعال فلا يحذف منها شيء؛ لأنها لا تذهب في الوصل في حال، وذلك: لا أقضي، وهو يقضي، ويغزو ويرمي.

(1) ينظر: عبد القادر المهيري: نظرات في التراث اللغوي (ص: 119).

(2) ابن جني: الخصائص (78/1).

(3) الداني: المقنع (20/1).

(4) الداني: المقنع (55/1).

إلا أنهم قالوا: لا أدر، في الوقف، لأنه كثر في كلامهم، فهو شاذٌ. كما قالوا لم يك، شبّهت النون بالياء حيث سكنت. ولا يقولون لم يك الرجل؛ لأنها في موضع تحرك، فلم يشبهه بلا أدر، فلا تحذف الياء إلا في: لا أدر، وما أدر، وجميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار فيه أن لا يحذف، يحذف في الفواصل والقوافي.

فالفواصل قول الله عزَّجَلَّ: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرَّ﴾<sup>(1)</sup>، و﴿مَا كُنَّا نَبِغُ﴾<sup>(2)</sup>، و﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾<sup>(3)</sup>، و﴿الْكَبِيرِ الْمُتَعَالِ﴾<sup>(4)</sup>، والأسماء أجدر أن تحذف؛ إذ كان الحذف فيها في غير الفواصل والقوافي»<sup>(5)</sup>.

وقد تطاير هذا النص في الخالفين، حتى إنه كان معتمد كثير منهم في تحديد معنى الفاصلة، يقول الداني: «أما الفاصلة فهي الكلام المنفصل مما بعده، والكلام المنفصل قد يكون رأس آية، وغير رأس آية، وكذلك الفواصل، يكن رؤوس أي وغيرها، وكل رأس آية، فاصلة، وليس كل فاصلة رأس آية، ولأجل كون معنى الفاصلة هذا: ذكر سيبويه في تمثيل القوافي ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾<sup>(6)</sup>، و﴿مَا كُنَّا نَبِغُ﴾<sup>(7)</sup>

(1) سورة الفجر: الآية (4).

(2) سورة الكهف: من الآية (63).

(3) سورة غافر: من الآية (32).

(4) سورة الرعد: من الآية (10).

(5) سيبويه: الكتاب (4/ 183-184).

(6) سورة هود: من الآية (105).

(7) سورة الكهف: من الآية (63).

وهما غير رأس آيتين بإجماع، مع ﴿إِذَا يَسِرُّ﴾<sup>(1)</sup> وهو رأس آية باتفاق<sup>(2)</sup>.

وقد علل الداني بعض ظواهر الرسم بمراعاة الفاصلة، يقول: «باب ذكر ما رسم بالياء من ذوات الواو لمعنى، واتفقت المصاحف على رسم ما كان من الأسماء والافعال، من ذوات الواو، على ثلاثة أحرف بالألف، لامتناع الإمالة فيه، وذلك نحو: ﴿الْصَّفَا﴾<sup>(3)</sup>، ﴿شَفَا﴾<sup>(4)</sup>... إلا أحد عشر حرفاً فإنها رسمت بالياء، فأول ذلك في الأعراف: ﴿بَأْسُنَا ضُحَى﴾<sup>(5)</sup>، وفي طه: ﴿وَأَنْ يَحْشَرَ النَّاسَ ضُحَى﴾<sup>(6)</sup>، وفي النور: ﴿مَا زَكَّيْ مِنْكُمْ﴾<sup>(7)</sup>، وفي النازعات: ﴿دَحَاهَا﴾<sup>(8)</sup>، و﴿ضُحَاهَا﴾<sup>(9)</sup> في الحرفين وفي الشمس: ﴿وَضُحَاهَا﴾<sup>(10)</sup>، و﴿تَلَاهَا﴾<sup>(11)</sup>، و﴿وَمَا طَحَاهَا﴾<sup>(12)</sup>، وفي الضحى: ﴿وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى﴾<sup>(13)</sup>؛ وذلك

(1) سورة الفجر: الآية (4).

(2) الزركشي: البرهان (1/ 53-54).

(3) سورة البقرة: من الآية (157).

(4) سورة التوبة: من الآية (110).

(5) سورة الأعراف: من الآية (97).

(6) سورة طه: من الآية (57).

(7) سورة النور: من الآية (60).

(8) سورة النازعات: من الآية (29).

(9) سورة النازعات: من الآية (28).

(10) سورة الشمس: من الآية (1).

(11) سورة الشمس: من الآية (2).

(12) سورة الشمس: من الآية (6).

(13) سورة الضحى: الآية (1-2).



على وجه الإتيان لما قبل ذلك وما بعده مما هو مرسوم بالياء من ذوات الياء، لتأتي الفواصل على صورة واحدة، وبالله التوفيق»<sup>(1)</sup>.

تلك بعض العلل اللغوية التي علل بها الداني ظواهر الرسم، وهي علل كما اتضح مستقاة من التعليل النحوي، مما جعل لهذا التوجيه اللغوي نوع وجاهة، يقول غانم قدوري الحمد: «تعليل بعض ظواهر الرسم بعلل لغوية، أو نحوية، وهذا الاتجاه أقرب إلى الحق والواقع، في تناول قضايا الرسم من غيره، رغم عدم وضوح الأساس الذي يقوم عليه، ورغم إهماله للجانب التاريخي، والعوامل الأخرى التي تسهم في إعطاء الكلمات صورة هجائها، ويمكن أن يدخل في هذا الاتجاه ما تناثر في بعض مؤلفات الرسم - المتقدمة منها خاصة»<sup>(2)</sup>.

إلا أن محاولة الداني وغيره، جعلَ تعليل المرسوم معللاً بعلل النحاة - مما يضمن له نوع وجاهة - لا يعني خلوصه من أي إيراد يرد عليه، أو ملاحظة تلحظ عليه، بل هو كغيره من الأنظار التوجيهية لمرسوم الإمام، ترد عليه مجموعة من الملاحظات، تبدت لي من خلال النظر في تلك العلل، وهو ما سأفرد له المبحث الثالث من هذا المقال.

(1) المقنع (1/72).

(2) رسم المصحف دراسة لغوية (ص: 205).

## المبحث الثالث

### ملاحظات على التعليل اللغوي لمرسوم الإمام

إذا كان التعليل اللغوي قد اعتمد قواعد النحو وعلله - كما سلف في المبحث الثاني - ليوجه ظواهر الرسم، مما جعل له نوعاً من الواجهة الواقعية، فإنه ترد عليه مجموعة من الملاحظات، اهتديت إليها من خلال النظر في تلك العلل، اقتصر منها على ملاحظتين هامتين:

**الملاحظة الأولى: عدم التفريق بين زمن السليقة وزمن الصناعة في علوم**

**العربية:**

نشأت العلوم الرئيسية في التراث الإسلامي، نشأتين<sup>(1)</sup>:

النشأة الأولى فطرية طبيعية، تمثل الأصل الذي سيظل على تطاول الزمن، مرجعية محورية، متحركة في أصول تلك العلوم قاطبة. إنها الثابت المعرفي الذي تتعاقب ضمنه المتغيرات العلمية، والتعاقبات المعرفية اللاحقة. أما النشأة الثانية فصناعية آلية، تحتذي الأولى الفطرية، وتستنسجها في نماذج صناعية تسمى العلوم. وتشكل صياغتها الجهاز الآلي للمعرفة الإسلامية. وهو أوسع كثيراً مما سيعرف باسم علوم الآلة؛ فالمصحف

(1) ينظر: النحو والتفسير (ص: 73).

ورسمه، والقراءات، والعقيدة، والحديث وروايته، والفقه وأصوله، وعلوم القرآن (المكي والمدني وأسباب النزول وغيرها)، وعلم السيرة والأخلاق والسلوك، وعلم الأنساب، والشعر الجاهلي وروايته. ونقده وعروضه، وعلم اللغة والفصاحة والبيان، وكذا علم تفسير القرآن- فهذه العلوم الرئيسية جميعها قد أنشئت نشأتين: نشأة أولى طبيعية، هي الأصل الذي تؤول إليه، وقد اكتسبت بالفطرة والمعالجة العفوية في عهد الرسول ﷺ وصحابته. ثم أخذت تلك العلوم تتكون بالتدرج حسب الحاجات والملابسات، إلى أن صارت أنساقاً وعلومًا ضخمة تكتسب بالتعلم والخبرات.

وهذه القاعدة العامة متعارفة، قررها غير واحد من العلماء القدامى، منهم ابن خلدون، وقد تعرض لها غير مرة في المقدمة. جاء في سياق حديثه عن أصول الفقه:

«اعلم أن هذا الفن من الفنون المستحدثة في الملة. وكان السلف في غنية عنه، بما أن استفادة المعاني من الألفاظ لا يحتاج فيها إلى مزيد مما عندهم من الملكة اللسانية. وأما القوانين التي يحتاج إليها في استفادة الأحكام خصوصاً، فمنهم أخذ معظمها. وأما الأسانيد فلم يكونوا يحتاجون إلى النظر فيها لقرب العصر وممارسة النقلة وخبرتهم بهم. فلما انقرض السلف، وذهب الصدر الأول، وانقلبت العلوم كلها صناعة كما قررنا من قبل، واحتاج الفقهاء والمجتهدون إلى تحصيل هذه القوانين والقواعد لاستفادة الأحكام من

الأدلة، فكتبوها فنا قائما برأسه»<sup>(1)</sup>.

ومن اللغويين القدامى، اشتهر ابن فارس بتقرير هذه القاعدة، من ذلك قوله في كتاب الصحابي: «فإن قال قائل: فقد تواترت الروايات بأن أبا الأسود أول من وضع العربية، وأن الخليل أول من تكلم في العروض، قيل له: نحن لا ننكر ذلك، بل نقول إن هذين العلمين قد كانا قديمين، وأتت عليهم الأيام، وقلا في أيدي الناس، ثم جددهما هذان الإمامان. وقد تقدم دليلنا في معنى الإعراب، وأما العروض فمن الدليل على أنه كان متعارفا معلوماً اتفاق أهل العلم على أن المشركين لما سمعوا القرآن قالوا، أو من قال منهم: إنه شعر، فقال الوليد بن المغيرة منكرًا عليهم: لقد عرضت ما يقرأ محمد على أقرء الشعر، هزجه ورجزه وكذا وكذا وكذا.. فلم أره يشبه شيئاً من ذلك. أفيقول الوليد هذا وهو لا يعرف بحور الشعر؟»<sup>(2)</sup>.

فالمرحلة التي كتب فيها المصحف هي مرحلة فطرية طبيعية في مجال العلوم العربية، ومن ثم لا يمكن أن نتحدث على قواعد صناعية، آلت إليها المعرفة اللغوية بعد أزمان، فالقول مثلاً: إن كتبه الوحي رسموا هذه اللفظة على صورة الياء، إشارة إلى أن أصلها الياء، يقتضي أن يكون أولئك النفر يستحضرون تلك القاعدة في أذهانهم، وهذا ما لا يمكن أن يسلم به، فهناك إذن عدم استحضار للزمن المعرفي في التعليل اللغوي، والذي ينبغي أن يقوم على

(1) مقدمة ابن خلدون (3/1064).

(2) الصحابي (ص:38).

التفريق بين زمن الفطرة والسليقة، ومقتضى التعليل اللغوي هو إسقاط مفاهيم وقواعد الزمن الصناعي في المعرفة اللغوية على الزمن السليقي، وذلك أمر لا يستقيم.

وقد أشار بعض المعاصرين إلى هذه الملاحظة، يقول الفرماوي: «إن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كتبوا المصحف بهذا الرسم لحكمة لم نفهمها وإشارة لم ندركها، من غير أن ينظروا إلى العلل النحوية أو الصرفية التي استنبطت بعدهم، وإن هذه التعليقات ما هي إلا من قبيل الاستئناس والتمليح، لأنها لم توضع إلا بعد انقراض الصحبة»<sup>(1)</sup>.

### الملاحظة الثانية: من تعليل المنطوق إلى تعليل المكتوب:

من المعلوم أن النحاة لما قعدوا قواعدهم، وأسسوا عللهم، انطلقوا في معظم ذلك من المنطوق، فقد شافهو الأعراب، وخرجوا إلى البوادي، يسمعون الأعراب، ويجمعون منهم اللغة، ويدونون ملاحظاتهم، حتى اهتموا إلى تقعيد العربية، وإرساء عللها، فغالب قواعدهم، بنيت على الكلام المنطوق المسموع، حتى حددوا القبائل التي تؤخذ عنها اللغة، وجعلوا لذلك شروطاً مكانية وزمانية، أوردها الفارابي في نصه الشهير، يقول فيه: «وبالجمله فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري، ممن كان يسكن أطراف بلادهم، التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ لا من لحم، ولا

(1) تاريخ القرآن (ص: 75).

من جذام، لمجاورتهم أهل مصر والقبط، ولا من قضاة، ولا من غسان، ولا من إياد، لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بالعبرانية، ولا من النمر، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر لمجاورتهم للنبط والفرس، ولا من أزد عمان، لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلاً لمخالطتهم للهند والحبشة، ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف، وسكان الطائف، لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم»<sup>(1)</sup>.

فمعنى ذلك: أن تلك القبائل أخذت منهم اللغة مشافهة، وعليها بنى النحاة قواعدهم وعللهم، بالإضافة إلى القرآن الكريم، الذي يعتمد فيه التلقي والملاسنة، فجاءت عللهم مناسبة لمنهجهم الشفهي.

ف«كثرة الاستعمال» على سبيل المثال، لها علاقة بالنطق، فما كثر دورانه على الألسنة، وفشا استعماله، التمس فيه التخفيف من ناحية النطق، والجهد الصوتي، لكن هذا التعليل إذا ما نقل إلى الكتابة ليعلل به المرسوم، بدا غير مستقيم، لأن الكلمات التي عللت ظواهر رسمها بكثرة الاستعمال، ليست من الدوران في القرآن بالمحل الذي يحتاج معه إلى التخفيف فيها، ثم إن التخفيف

(1) ينظر: المزهر (1/ 211-212).

كتابة، ليس هو التخفيف نطقاً، ونفس الشيء يقال مثلاً في علة التخفيف والاختصار، فهي علل لها علاقة بالجانب النطقي التلفظين، الذي يتطلب الاختصار والتخفيف على اللسان ما أمكن، نظراً لأن العرب كانت تتوخى الاختصار والتخفيف في كلامها، أما أن يعلل بالعلة نفسها في المكتوب فذاك أمر لا يخلو من نظر.

كذلك الشأن في الفاصلة القرآنية، فالفاصلة لها علاقة بما هو صوتي، إذ فيه تبدؤ جماليتها، بما تؤدي من تناسب صوتي، يكون له جرس موسيقي جمالي، تستلذه الأذن، أما في جانب الكتابة فلا مجال للحديث عن الجانب الجمالي، إلا إذا تعلق الأمر بالصورة، وهو أمر غير وارد.

فتحصل أن الداني وغيره ممن علل الرسم القرآني تعليلاً لغوياً اعتمدوا في ذلك على علل النحاة، وهي علل بنيت على تعليل المنطوق، فلما نقلوها لتعليل المكتوب بدا عليها نوع من عدم الانسجام، نظراً لاختلاف المنطوق عن المكتوب، فما قد يصلح علة للمنطوق، لا يصلح علة للمكتوب.

## فائمة المراجع

- عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ):  
الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة  
المصرية العامة للكتاب، 1974م.
- محمد شملول:  
إعجاز رسم القرآن، وإعجاز التلاوة، تقديم: علي جمعة، دار السلام  
للطباعة والنشر، ط: 1، 2006م.
- عبد المنعم كامل شعير:  
الإعجاز القرآني في الرسم العثماني، مكتبة المهتمدين.
- أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى:  
794هـ):
- البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء  
الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط: 1، 376هـ-1957م.
- المرتضى الزبيدي:  
تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج،  
مطبعة حكومة الكويت، 1965م.
- ابن وثيق الأندلسي، (ت: 654هـ):  
الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، تحقيق غانم قدوري الحمد،  
مطبعة الانبي، ط: 1، 1988م.



■ أبو الفتح عثمان بن جني:

الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، 1952م.

■ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني التونسي، 1349هـ:

دليل الحيران على مورد الظمان، دار الحديث، القاهرة.

■ غانم قدوري الحمد:

رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، دار عمار للطباعة والنشر، عمان،

الأردن.

■ أبو العباس أحمد بن البناء المراكشي، (ت: 721هـ):

عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل، حققته وقدمت له: هند شلبي، دار

الغرب الإسلامي، ط: 1، 1990م.

■ أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي:

شرح الهداية في توجيه القراءات، تحقيق: ودراسة حازم سعيد حيدر،

مكتبة الرياض، ط: 1، 1995م.

■ عبد الله الجبوري:

الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، الدار العربية للموسوعات،

ط: 1، 2003م.

■ محمد حسن عبد العزيز:

القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، ط: 1، 1995م.

■ سيبويه:

الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: 4، 2004م.

■ أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ):

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 2، 1407هـ.

■ أحمد بن محمد القسطلاني:

لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق: الشيخ عامر السيد عثمان، وعبد الصبور شاهين، القاهرة، 1972م.

■ ابن منظور:

لسان العرب، دار صادر، ط: 4، 2005م.

■ عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: 444هـ):

المحكم في نقط المصاحف، تحقيق: عزة حسن، دار الفكر، دمشق، ط: 2، 1407هـ.

■ خديجة الحديثي:

المدارس النحوية، مكتبة اللغة العربية، بغداد، دار الأمل، ط: 3، 2001م.

■ محمد خير الحلواني:

المفصل في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، ط: 1، 1979م.

## ■ لابن خلدون:

المقدمة، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، مطبعة البيان العربي، القاهرة.

■ عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: 444هـ).

المقنع في رسم مصاحف الأمصار، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي،  
مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

■ شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف

(المتوفى: 833هـ):

النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع (المتوفى 1380هـ)،

المطبعة التجارية الكبرى.

■ عبد القادر المهيري:

نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، جامعة تونس

للآداب والفنون والعلوم الإنسانية، ط: 1، 1993م.